عصر التكيف

لا يسع أي مؤسسة أو فرد أن يأخذ موقف المتفرج أمام مكافحة تغير المناخ

كريستالينا غورغييفا

الصورة: صندوق النقد الدولي

عندما تدور في خلدي التحديات الجسيمة التي يجب علينا مواجهتها لمكافحة تغير المناخ، ينصب فكري كله على الشباب. ففي نهاية المطاف، هؤلاء الشباب هم أنفسهم الذين سيستمتعون بثمار ما نقوم به من عمل اليوم أو يتحملون تبعاته.

وأفكر في حفيدتي البالغة من العمر تسع سنوات. فعندما تبلغ العشرين عاما، قد تصبح شاهدة على تغير حاد في المناخ إلى درجة تدفع ١٠٠ مليون شخص آخر للوقوع في براثن الفقر. وعندما تبلغ الأربعين، قد ترى ١٤٠ مليون مهاجر مناخي — وهم أولئك الذين يضطرون إلى مغادرة أوطانهم لأنها لم تعد آمنة أو غير قادرة على توفير سبل العيش لهم. وإذا طعنت في العمر حتى بلغت التسعين، ربما أصبح كوكب الأرض حينئذ أدفأ بثلاث أو أربع درجات مئوية ولا يكاد الإنسان يستطيع العيش على وجهه.

هذا ما لم نتحرك. فنحن نستطيع أن نتجنب هذا المستقبل الكئيب، ونعلم ما علينا فعله — علينا تخفيض الانبعاثات، وتعويض ما لا يسعنا تخفيضه، والتكيف مع حقائق المناخ الجديدة. فلا يسع أي فرد أو مؤسسة أن يأخذ موقف المتفرج.

الكشف عن الواقع

نحن ماضون في بذل الجهود للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال مختلف التدابير لتخفيف آثارها — كالتحول التدريجي بعيدا عن الوقود الأحفوري، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، واعتماد مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين استخدام الأراضي والممارسات في القطاع الزراعي، غير أن وتيرة الحركة بطيئة للغاية. فعلينا أن نُسْرِعَ الخُطى ونُعَجِّل بالتحول إلى اقتصاد قليل الاستهلاك للكربون. وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن تغير المناخ بات أمرا واقعا يؤثر على حياة ملايين الناس. فالأحداث ذات الصلة بالأحوال الجوية أصبحت أكثر تكرارا وأشد عنفا — هناك مزيد من الجفاف، ومزيد من الفيضانات، ومزيد من الموجات الحارة، ومزيد من الأعاصير.

وسواء كنا مستعدين أم لا، فإننا مقبلون على عصر التكيف، ونحتاج إلى التحلي بالذكاء في التعامل مع تلك المسألة. فالتكيف ليس انهزاما، إنما هو دفاع عن أنفسنا في مواجهة ما يحدث بالفعل. والاستثمارات الصحيحة ستحقق «منفعة ثلاثية» بتفادي الخسائر في المستقبل، والحفز على تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الابتكار، وتحقيق المنافع الاجتماعية والبيئية للجميع، وبصفة خاصة لأولئك الذين يعانون من آثارها في الوقت الحالي وهم الأشد تعرضا للمخاطر. ومن شأن تحديث قوانين البناء أن يضمن تحسين قدرة البنية التحتية والمباني على تحمل الأحداث المناخية المتطرفة. أما تحسين قدرة الزراعة على تحمل تغير المناخ فيعني استثمار مزيد من الأموال في البحوث والتطوير، مما يفتح بدوره الباب للابتكار والنمو وتقوية المجتمعات.

وصندوق النقد الدولي يكثف جهوده للتعامل مع مخاطر المناخ. فرسالتنا هي مساعدة أعضائنا على بناء اقتصادات أقوى وتحسين حياة الناس من خلال سياسات نقدية ومالية وهيكلية سليمة. ونحن نرى أن تغير المناخ يشكل مخاطر نظامية تهدد الاقتصاد الكلي، وهو من القضايا التي يوليها الصندوق اهتماما بالغا من خلال بحوثه ومشورته التي يقدمها بشأن السياسات.

التخفيف زائد التكيف

بالنسبة لشق تخفيف الآثار في هذه المعادلة، فإن ذلك يعني تكثيف عملنا بشأن تسعير الكربون ومساعدة الحكومات على رسم خرائط طريق بينما تشق طريقها للخروج من اقتصادات بنية ملوثة تعتمد على الكربون إلى اقتصادات خضراء تسعى إلى الخلو التام من الكربون.

وضرائب الكربون من أقوى الأدوات المتاحة أمامها وأكثرها كفاءة — فقد توصل آخر التحليلات التي أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن البلدان الأكثر إصدارا للانبعاثات يتعين أن تفرض ضريبة على الكربون ترتفع بسرعة إلى ٧٥ دولارا للطن في ٢٠٣٠، اتساقا مع هدف الحد من الاحترار العالمي بحيث لا يتجاوز درجتين مئويتين أو أقل. ومع هذا، يجب توخي الحرص وانتهاج سبل تدعم النمو عند تطبيق ضرائب الكربون. والنقطة الرئيسية هنا هي إعادة شحذ أدوات النظام الضريبي على نحو يتسم بالعدالة والابتكار والكفاءة — وليس مجرد إضافة ضريبة جديدة. والسويد من الأمثلة الجيدة في هذا الصدد، فعقب تطبيق ضريبة على الكربون، حصلت الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل على تحويلات أعلى وتخفيضات ضريبية أكبر لمساعدتها على تعويض ارتفاع تكاليف الطاقة.

ويمكن أن تحذو البلدان الأخرى حذوها باتخاذ منهج استراتيجي في إعادة جزء من الإيرادات التي تولدها ضرائب الكربون إلى الأسر منخفضة الدخل الأقل قدرة على أدائها. وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات ستتراوح بين ١٪ و٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويمكن بالتالي توجيه جزء منها لدعم الشركات والأسر التي تختار انتهاج مسارات خضراء.

وبينما نواصل العمل للحد من انبعاثات الكربون، نشهد الوتيرة المتكررة لمزيد من الأحداث الجوية المتطرفة، كالأعاصير وحالات الجفاف والفيضانات، مما يؤثر على حياة الناس في جميع أنحاء العالم. والبلدان المعرضة بالفعل لمخاطر الكوارث الطبيعية هي الأشد معاناة، ليس لأن الكوارث تودي بحياة البشر على الفور وحسب، لكن كذلك لأنها تخلف آثارا اقتصادية طويلة الأمد. ويتكبد بعض البلدان خسائر اقتصادية يتجاوز مجموعها ٢٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي — كما كان الحال حينما هب إعصار ماريا على جزيرة دومينيكا عام ٢٠١٧.

ولدينا تسهيلات للإقراض في الحالات الطارئة صُمِّمَت لتقديم مساعدة عاجلة للبلدان منخفضة الدخل التي تصيبها كوارث. غير أن صندوق النقد الدولي يعمل كذلك على عدة أصعدة على جانب التكيف لكي يساعد البلدان على التصدي للتحديات المرتبطة بالمناخ واكتساب القدرة على تسعير المخاطر وتقديم حوافز للاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ونحن ندعم استراتيجيات بناء الصلابة، لا سيما في البلدان شديدة التعرض للمخاطر، بهدف مساعدتها على الإعداد لمواجهة الكوارث والتعافي منها. ونسهم في بناء القدرات داخل الحكومات من خلال التدريب والمساعدة الفنية لتحسين إدارة مخاطر الكوارث والتصدي لها.

ونعمل مع منظمات أخرى لزيادة تأثير عملنا بشأن المناخ. وتتجسد واحدة من أهم علاقات شراكاتنا في التعاون مع البنك الدولي، وخاصة بشأن «تقييمات سياسات تغير المناخ». ونحن نعمل معا لحصر خطط البلدان التي تهدف إلى تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، واستراتيجيات إدارة المخاطر، والتمويل، كما نشير إلى الفجوات حيثما ظهرت حاجة البلدان إلى الاستثمار أو تغيير السياسات أو المساعدة على بناء قدراتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

أصعدة جديدة

وبالمضي قدما، يجب أن نكون كذلك على أهبة الاستعداد للعمل في أي مكان وأي وقت يمكن فيه لخبراتنا تقديم يد المساعدة، كما أننا سنعد العدة لخوض مجالات أخرى. على سبيل المثال، سنعمل على نحو أوثق مع البنوك المركزية، وهي التي تتولى مسؤولية الحفاظ على الاستقرار المالي واستقرار الأسعار على حد سواء، وتسعى الآن لتهيئة أطرها التنظيمية وممارساتها بغية معالجة المخاطر متعددة الأوجه التي يفرضها تغير المناخ.

ويسعى حاليا كثير من البنوك المركزية والأجهزة التنظيمية الأخرى للبحث عن سبل لتحسين معايير تصنيف مخاطر المناخ والإفصاح عنها، وهو ما سيساعد المؤسسات المالية والمستثمرين على إجراء تقييم أفضل لما يواجهها من مخاطر مرتبطة بالمناخ — ويساعد الجهات التنظيمية على تحسين قياس المخاطر على مستوى النظام ككل. ويقدم صندوق النقد الدولي دعمه بالعمل مع شبكة البنوك المركزية والأجهزة الإشرافية المعنية بالنظام المالي الأخضر وجهات أخرى معنية بوضع المعايير.

سواء كنا مستعدين أم لا، فإننا مقبلون على عصر التكيف، ونحتاج إلى التحلي بالذكاء في التعامل مع تلك المسألة.

كذلك ينبغي للبنوك المركزية والأجهزة التنظيمية أن تساعد البنوك وشركات التأمين والشركات غير المالية على تقييم المخاطر المناخية التي تتعرض لها هي ذاتها وإجراء «اختبارات ضغوط» مرتبطة بالمناخ. ويمكن من خلال إجراء هذه الاختبارات المساعدة على تحديد التأثير المحتمل على ملاءة المؤسسات المالية واستقرار النظام المالي من أي صدمة معاكسة حادة تنتج عن المناخ. وسوف يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة على دفع الجهود قُدُما نحو إجراء اختبارات تحمل الضغوط بفعل تغير المناخ، مستخدما وسائل منها تقييمنا للقطاعات المالية والاقتصادات في البلدان الأعضاء. وسيتعين تحري الدقة في معايرة اختبار الضغوط الخاصة بتغير المناخ، لأنه هذا الاختبار يقتضي تقييم آثار الصدمات أو إجراءات السياسات التي ربما ليست لها سوابق تاريخية تُذكر.

وكل هذه الجهود ستساعد على ضمان تدفق مزيد من الأموال نحو استثمارات منخفضة الكربون وقادرة على الصمود في مواجهة المناخ. وتشكل الزيادة السريعة في السندات الخضراء اتجاها إيجابيا، لكن يتعين إصدار المزيد منها لتأمين مستقبلنا. والأمر غاية في البساطة: نحن جميعا نحتاج إلى تكثيف جهودنا للعمل معا من أجل تبادل المعرفة والافكار، وصياغة السياسات وتنفيذها، وتمويل التحول إلى الاقتصاد المناخي الجديد. فأبناؤها وأحفادنا يُعَوِّلون علينا في هذا الأمر. FD

كريستالينا غورغييفا هي مدير عام صندوق النقد الدولي.